



مبارك الخرينج

الخرينج: العلاقات المصرية - الكويتية لن تتأثر بالقبل والقال

أكد نائب رئيس مجلس الأمة رئيس لجنة الأخوة البرلمانية الكويتية - المصرية مبارك الخرينج عمق ومتانة علاقات مصر والكويت وأن هذه العلاقات التاريخية والعميقة على جميع المستويات سواء الحكومية أو الشعبية أو البرلمانية لن تتأثر بالقبل والقال وستبوء كل محاولات زعزعة الثقة بين البلدين بالفضل، فما بين الكويت ومصر أكبر وأعظم من هذه المحاولات الفاشلة لتخريب العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

اقترح إصلاح الاختلالات الهيكلية والوضعي التعليمي والصحي الزلزلة: توجيه الدعوة لممثلي البنك الدولي لحضور اجتماع لجنة الأولويات

لا يعبر عن واقع الأمر. وأشار إلى أنه تم الاقتراح على البنك باستخدام أي أداة رقابية يرغب فيها للتحقق من الأوضاع في الكويت أيضاً تم وهدم بالتعاون بالامحدود للوقوف على حقيقة الأمر بأنفسهم.

والذي وضع الكويت في أسفل الركب مقارنة بدول الخليج وهو ما كان محل استغرابنا رقابية يرغب فيها للتحقق من الأوضاع في الكويت أيضاً تم وهدم بالتعاون بالامحدود للوقوف على حقيقة الأمر بأنفسهم.

أشاد النائب يوسف الزلزلة بالطرح الذي قدمه البنك الدولي أمام رئيس وأعضاء مجلس الأمة مشيراً إلى توجيه الدعوة للبنك الدولي للحضور إلى اجتماع لجنة الأولويات الأسبوعي المقبل لاستكمال الترتيب والتنسيق معه في معالجة الاختلالات.

وأضاف في تصريح صحفي أن البنك الدولي قدم إلى الحكومة اقتراحات تتعلق بإصلاح الاختلالات الهيكلية والوضعي التعليمي والصحي بالإضافة إلى استشارات تخص التشريعات المهمة التي تحتهاها الدولة. وقال أنه بعد تفويضي والنائب فيصل الشايح بمتابعة التنسيق مع البنك الدولي، فقد تم التواصل مع رئيس مكتب البنك في الكويت د. بسام رمضان بهدف استضافة وفده في اجتماع يعقد الأسبوع المقبل بالمجلس.

وذكر الزلزلة أن اجتماع الأوس توقف كثيراً عند موقع الكويت في مؤشر مدركات الفساد



يوسف الزلزلة

اللفيضم يشيد بإعطاء ديوان المحاسبة صلاحية الإحالة إلى المحاكم التأديبية

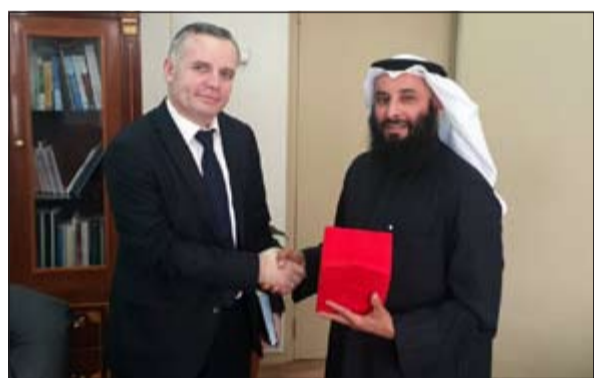
في تقاريره السنوية. وأكد للفيضم أن تمكين ديوان المحاسبة من إحالة المخالفات التي يرصدها على الجهات الحكومية للمحاكم التأديبية حق يجب إقراره، لاسيما أنه يهدف إلى دعم دور ديوان المحاسبة وإعادة صلاحياته الرقابية وتفعيلها. وشدد للفيضم على ضرورة أن تستمر مجالس التأديب وفقاً لقانون ديوان المحاسبة في ممارسة مهامها بنظر المخالفات المالية، مشيراً إلى أنه سيدفع نحو إقرار هذا القانون الحيوي في جلسة اليوم الثلاثاء أو الغد.

أشاد النائب سلطان اللغيضم بموافقة اللجنة المالية على تعديل قانون الخدمة المدنية، بما يفعل الفصل الرابع من قانون إنشاء ديوان المحاسبة والمتعلق بالمحاكم التأديبية. وقال اللغيضم أن الاقتراح بقانون، الذي أقرته اللجنة المالية بإضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية هو الحل السليم لتمكين ديوان المحاسبة من محاسبة المخالفين والمتجاوزين وضمانة لعدم تكرار ملاحظات الديوان على الجهات الحكومية



سلطان اللغيضم

الحريجي يستقبل السفير الألباني



سعود الحريجي يتبادل الهدايا مع السفير الألباني

استقبل رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الأولى النائب سعود الحريجي في مكتبه أمس السفير الألباني لدى الكويت كويتيم موريا. وجرى خلال اللقاء مناقشة علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها لاسيما الجانب البرلماني منها، كما تطرق الجانبان إلى آخر المستجدات التي تشهدها المنطقة.

الهاجري يستفسر عن إجراءات «الصحة» لاستغلال عائد التأمين الصحي في إنشاء المستشفيات

في هذا الخصوص؟، على أن تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه البيان من مستندات وبيانات.

العديد من المشكلات في الحصول على هذه الرعاية وما تمثله من ضغط على المستشفيات ومراكز العلاج وللمعرفة إجراءات الوزارة في هذا الخصوص طالب بإقترافه بالاتي:

- ما الإجراءات التي اتخذتها أو تزعّم الوزارة اتخاذها لتوفير الرعاية الطبية لمستحقها للرجوع على نظام التأمين الصحي؟
- ما هو العدد الذي يستفيد من هذه الرعاية؟
- ما إجراءات الوزارة لاستغلال عائد التأمين الصحي في إنشاء مستشفيات ومراكز طبية لرعاية هذه الفئة؟ وإذا لم تكن الوزارة قد بدأت في هذه الخطة فما المشروعات التي ستقوم الدولة بتنفيذها

وجهه النائب ماضي الهاجري سؤالاً إلى وزير الصحة د.علي العبيدي قال فيه إن وزارة الصحة تسعى وفق جميع مسؤولياتها إلى توفير الرعاية الطبية لجميع المواطنين والمقيمين بالبلاد على نحو تحقيق تطوير تقديم خدماتها وتسهيل حصول المرضى والمراجعين على العلاج والدواء، وتيسيراً لحصول المقدمين على هذه الرعاية تم تحديد إجراءات التأمين الصحي على الوافدين وفي إطار هذا التنظيم عهد إلى أكثر من جهة تولى هذه المسؤولية باسم الوزارة ولصالحها دعماً لمبادراتها لتقديم أفضل نظم الرعاية الطبية لهذه الفئة. واستناداً إلى ما تم تناوله بالصحف المحلية من وجود



ماضي الهاجري

استنكر إعادة طرح موضوع المديونيات الصعبة وإعطاء المعسرين شروطاً وتسهيلات جديدة للدفع التجمع الإسلامي السلفي: خصخصة التعاوانيات لا تجوز دستورياً

ومن المستغرب أيضاً طرح موضوع خصخصة الجمعيات التعاوانية لتتحول ملكيتها من المواطن إلى التاجر، ونرى في التجمع الإسلامي السلفي أن هذه الخطوة لا تجوز دستورياً، حيث إن أسهم الجمعيات التعاوانية تعود للمواطنين وليس للحكومة حتى تتم خصخصتها، كما أن الجمعيات التعاوانية ملتزمة بسداد ما عليها من إيجارات املاك الدولة وتوفر السلع للمواطن بأسعار موحدة ومراقبة من وزارة التجارة واتحاد الجمعيات التعاوانية. ودور الجمعيات التعاوانية إبان الاحتلال الغاشم لا ينكره أي عاقل بعد أن سقطت كل مؤسسات الدولة.

ولا يخفى على أحد أن القطاع الخاص ليست له مساهمة فعالة وناجحة في توظيف الكويتيين، أو دفع الضرائب والرسوم للدولة، أو المحافظة على الأسعار دون مغالاة أو افتعال، وما تأخير تنفيذ قانون حماية

الإسلامي السلفي إعادة طرح بعض النواب قانون المديونيات الصعبة 41/1993 الذي صدر بعد تحرير الكويت بتعدلات جديدة تنبئ لميسرة أعلنوا أفلاسهم شروطاً ميسرة جديدة للدفع، وتجعلهم في وضع أفضل من سداد، والتزم بالقانون عند صدوره، بل ستمتلك تلك التعديلات المفلسين من استرجاع الأصول التي أصبحت الآن ملكاً للدولة لخدمة مصالح اشخاص معينين ولنهب المال العام.

أن العتب بهذا القانون بعد أن سدد والتزم أكثر من 99٪ من المدينين هو فساد ظاهر، وعلى الشعب محاسبة من يوافق عليه. وسيؤدي لا محالة إلى مكافأة كل من يتأخر ويماطل في تنفيذ القوانين، كما سيؤدي إلى مطالبة كل من سدد والتزم في الفترة المحددة بإعادة أمواله إليه، وستغرق البلاد في فوضى مالية ودستورية.

أي وكالة إذا لم يتم الرد على الطلب خلال شهر واحد وهو مخالف للسياسة التشريعية الكويتية.

ومن أخطر التعديلات التي أجرتها اللجنة إعفاء الوكيل من تسويق سلعته قبل تجديد الوكالة، مما يعني إمكانية وقف تدفقها في الأسواق، مما يتيح رفع سعر السلعة المنافسة.

وكذلك ألغت اللجنة وجوب احتفاظ الوكيل بالسجلات التي تبين الأسعار الأصلية وتكاليف الشحن والتأمين والتخزين، وكل ذلك يخالف قانوني حماية المنافسة وحماية المستهلك والذين ينصان على حق المشتري بالإطلاع على السجلات للتأكد من عدم اقتراف أي ممارسة مخلة بالمنافسة أو بالإضرار بالمستهلك، وبهذا تكون تعديلات اللجنة المالية قد أدت إلى مخالفة دولة الكويت لقانون منظمة التجارة الدولية WTO. كذلك يستنكر التجمع

أصدر التجمع الإسلامي السلفي بياناً حول بعض القضايا المحلية جاء فيه ما يلي:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.. قال تعالى: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) سورة هود 88.

يستغرب التجمع الإسلامي السلفي التقرير الصادر من اللجنة المالية في مجلس الأمة الكويتي حول مشروع قانون الوكالات التجارية المقدم من الحكومة، حيث إن التعديلات التي أقرتها اللجنة تؤدي إلى ممارسات احتكارية وتضع كلاً من المستهلك والوكيل الاجنبي تحت رحمة الوكيل، وتخالف بذلك الدستور الكويتي في منع الاحتكار إلا بقانون ولفترة محددة، كما تؤدي إلى منع استيراد أي سلعة من قبل المواطنين إلا بحسب مواصفات الوكيل وفي هذا قيد على المواطن لا مبرر له، كما تترك الحكومة بتسجيل

يحضرها رؤساء مجالس الأمة والحكومة والديوان

عبدالصمد: عقد جلسات دورية لبحث عدم التزام الجهات الحكومية بملاحقات ديوان المحاسبة



نائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي مستقبلاً د. عبدالله الطريجي ودمحمد الحويطة وعدنان عبدالصمد

موضوع تفعيل الفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة والذي ينص بالإحالة إلى المحاكم التأديبية للمسؤولين عن المخالفات، حيث أطلع أعضاء اللجنة على آلية عملها وتكوينها والذي يشمل مسؤولين من ديوان المحاسبة والفتوى والشرع، مضافاً إلى التأثير الواضح لتطبيق هذه الآلية للحد من المخالفات والملاحظات لدى مختلف الجهات.

الآن تم وضعها على جدول الأعمال لمناقشتها في الجلسة القادمة، مبيناً أهمية التقارير الموجودة والتي بذل فيها جهد كبير لإعدادها بغرض عرضها على المجلس لتفعيلها والأخذ بما فيها من ملاحظات.

ويبين عبد الصمد أن الزيارة كانت مثمرة وهادفة وهي بداية للقائه فثائية بين مجلس الأمة وديوان المحاسبة، خاصة أن الديوان هو عين المجلس الذي يرى من

ضرورة تفعيل تقارير ديوان المحاسبة للحد من المخالفات

وقال عبد الصمد ان أعضاء اللجنة استعرضوا مع ممثلي ديوان المحاسبة للمخالفات والظواهر المتكررة في القطاعات الحكومية، فوصحنا أن لدى اللجنة بعض الملاحظات التي يجب أخذها في عين الاعتبار، متمثلة في وجود تقاعس وتجاهل من الوزارات والجهات المستقلة والمحكمة تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة.

وأشار إلى وجود تقارير قديمة على جدول أعمال المجلس إن تتم مناقشتها حتى



جانب من زيارة أعضاء لجنة الميزانيات البرلمانية إلى ديوان المحاسبة

الظفيري: أتمنى من أمراء وشيوخ القبائل انتهاج منهج وزير الداخلية بشأن تسليم السلاح

وسياسية واضحة إلى الداخل والخارج مفادها أن الكويت دولة مؤسسات ولا أحد فوق القانون سواء شيخاً كان أو مواطناً أو مقبماً، مشيراً إلى أن دعوة الخالد هي دعوة رجل دولة يحترم منصبه ويضع أمن بلده نصب عينيه.

ومقيم بأن القانون سيطبق وعدالة وفق مسطرة واحدة على الجميع دون استثناء. ونوه الظفيري في الوقت نفسه بحرص الوزير على مراعاة تقاليد وعادات المجتمع الكويتي في تطبيق قانون السلاح سواء باستخدام الأجهزة الحديثة بالكشف عن الأسلحة أو تدريب كوارث نسائية لدخول المنازل مراعاة لحرمتها.

وقال الظفيري إن خطوة الوزير الخالد بتوجيه خطاب رسمي إلى الديوان الأميري يطالب فيه أبناء الأسرة الحاكمة بتسليم أسلحتهم غير المرخصة ليكونوا مثالا يحتذى في بداية عملية جمع



د. منصور الظفيري

أثنى النائب د.منصور الظفيري على الجهود الكبيرة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في تعزيز قدرات المنظومة الأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع البلاد من خلال التطبيق الفوري لقانون جمع السلاح وإعداده مشروع قانون لنشر الكاميرات الأمنية في المنشآت والطرق والأسواق التجارية. وقال الظفيري إن الوزير الخالد لم يبادر في تطبيق قانون جمع السلاح حسب وإنفاذ سن سنة حميدة للبدء في تطبيقه على أبناء الأسرة الحاكمة وهو ما يبعث برسالة إيجابية لكل مواطن